معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم ٢٨١)

المسئولية المجتمعية للشركات
ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر

سبتمبر ٢٠١٧

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٨١)
(سلسلة علمية محكمه)

المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر

سبتمبر ٢٠١٧

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه ، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء هران

موجـــز

المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المحلية في مصر

أصبح الاهتمام بالمسئولية المجتمعية مطلبًا أساسيًّا لتنمية المجتمع المحلى من خلال التزام الشركات بحل مشكلات الفقر والبطالة وغيرها من خلال توفير البيئة المناسبة، وعدم تبديدالموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية للعاملين بها وتحقيق الاستقرار الوظيفى لهم، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا. وفي هذا يستخدم مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات(CSR) Corporate Social Responsibility مرادفالإسهام رجال الاعمال في التنمية المستدامة. وبالرغم من ضلوع بعض الشركات فى هذا المجال ونجاحها فى تحقيق هذا المفهوم سواء على مستوى العاملين بها او على مستوى المجتمع المحلى الا نه لا زال هناك بعض الغموض من جانب العديد من الشركات بمفهوم المسئولية المجتمعية، وتشتت جهود المسئولية المجتمعية بتلك الشركات من جهة اخرى. ومن ثم فان التركيز على جهود المسئولية المجتمعية يجب ان يراعى المجتمع المحلى الذى تعمل تلك الشركات فى اطاره من حيث الارتقاء ببنيته التحتية وتحسين احوال ومعيشة افراده من خلال تنظيم تلك الجهود ووضعها فى اطار خطة عمل تقوم بها الشركات، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وهى: عدم وضوح مفهوم المسئولية المجتمعية لدي معظم الشركات بعينة الدراسة، واقتصاره على النواحى المالية من وجهة نظر العاملين بها، أن معظم الشركات التى لها ادارات خاصة بالمسئولية المجتمعية تقتصر مهامها على النواحى الادارية فقط، ومعظم انشطة المسئولية المجتمعية تتم من خلال مبادرات وبرامج بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وبعيداً عن الجهات الحكومية، علاوة على ان مشاركة الشركات فى التنمية بالمجتمعات المحيطة يكون غالباً لأغراض سياسية ودعائية ويتم تكثيف العمل في اوقات الانتخابات ويوجه الدعم مباشرة للافراد في صورة دعم مالي او سلعي كما ان الدعم المادي في معظم الشركات يتم تقديمه بصورة غير مدروسة وغير مخطط لها حيث لا توجد خطط او استراتيجيات للمسئولية المجتمعية في معظم الشركات، ولقد ابدي اغلب المبحوثين (المسئولين بالشركات) عدم رغبتهم بالشراكة في التنمية مع الجهات الحكومية معللين ذلك بعدم استعدادهم للتعامل مع الروتين الحكومي والجمود الاداري ، حيث اشار البعض الي ان التبرعات والدعم المقدم من الشركات يذهب مباشرة الي الفقراء والمهمشين ولا حاجة للتعامل مع الاجهزة الحكومية بما فيها من فساد ومحسوبية على حد قولهم، كما لم تتوافر اي تقارير حكومية او اشارة في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية لما تم تنفيذه من قبل منظمات المجتمع المدني من تطوير للقري والمساعدة في تطوير البنية الاساسية والتحتية لبعض القري والفقراء باعتبار ان منظمات المجتمع المدني والشركات شريك اساسي في التنمية واقتصارها على عرض من الاستثمارات الحكومية والمنح الدولية المنفذة بالفعل، وأن اولويات المسئولية المجتمعية لدي الشركات واهميتها وحتي التزامها بادائه تترتب كما جاء بهرم كارول للمسئولية المجتمعية بدءا من قاعدة الهرم ولاتصل معظم الشركات الي القمة باعتبارها رفاهية لا تستطيع معظم الشركات تحملها او المساهمة بها.

الكلمات المفتاحية :

المسئولية المجتمعية ، التنمية المحلية ، الشركات

Abstract

Corporate Societal Responsibility and its Role in Local Development in Egypt

The importance of Societal responsibility has become an essential requirement for the developing the local community through the commitment of corporates to solve the society problems such as poverty and unemployment by providing appropriate environment, maintaining resources, recruiting and training people, raising the human capacities of employees and achieving job stability, therefore CSR term is interchangeably with sustainable development. Despite the involvement of some corporates in the CSR field and the success of some of them in attaining the CSR concepts at the employee's level and the Societal level as well, some of them still unfamiliar with the concepts of societal responsibility result in unfortunately the dispersion of their societal responsibility efforts. Therefore, the focus on the societal responsibility efforts should concerning to develop the surrounding society in terms of upgrading its infrastructure and upgrading the people living conditions via the inclusion of those corporates CSR efforts within the national plan. This study has reached some major findings, which are: Most interviewed corporates included in the study sample have unclear conceptual CSR awareness, where CSR is limited to financial aspects only, as well societal responsibility departments that found in some corporates are just limited to administrative functions. Most of societal responsibility activates are carried out through initiatives and programs in partnership with civil society organizations and away from governmental agencies. Other point, the participation of companies in developing their community to somewhat is being for the reason of political and propaganda purposes, where the CSR work is intensified in the election times and the support is given directly to individuals in the form of financial or commodity support. Since there is no societal responsibility plans or strategy in most companies, the financial support is presented in unplanned manner. Most the respondents (corporate officials) expressed their unwillingness to participate in development activities with governmental agencies to avoid governmental routine and some of them pointed out that donations are being allocated to poor and the marginalized people directly so there is no need to deal with governmental agencies that suffering in most cases from corruption and nepotism. From other side, there are not any governmental reports or any sign in the country economic development plan highlighting the societal responsibility efforts excreted by corporates and NGOs in developing villages' infrastructure and upgrading living standard of the poor, on the contrary those governmental reports and state economic development plans are mainly focused on governmental investment and international grants that may have been done in the past. Finally, the Carrol's pyramid of SCR make the economic responsibility the base up to legal responsibility, ethical responsibility and philanthropic responsibility in the top, and he decides that most CSR starts from the pyramid's base but ultimately set forth the practices to achieve each step of the pyramid with the ultimate goal of reaching the top.

فـــريق البحـــث

الهيئة العلمية بالمعهد:

د. حنان رجائى عبد اللطيف الباحث الرئيسي

أ.د سعد طه علام

أ.د نجوان سعد الدين

أ.د إيمان أحمد الشربينى

أ. د سمير عريقات

د. على زين العابدين قاسم

من خارج المعهد:

أ. د إبراهيم سعد الدين محرم

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:

أ. نهله السيد عبد الجواد

الهيئة الإدارية بالمعهد:

د. فريدة عبد النبي السيد

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمــة	١
أهمية الدراسة	١
مشكلة الدراسة	١
أهـداف الدراسة	٢
منهجية الدراسة واختيار العينة	٣
الفصل الأول: التنمية المحلية وعلاقتها بالمسئولية المجتمعية (مفاهيم وتجارب)	٤
١-١ مفهوم التنمية المحلية	٤
١-٢ التنمية المحلية المستدامة	٥
١-٣ القواعد الأساسية للتنمية المحلية	٧
١-٤ العقد الاجتماعي وعلاقته بالمسئولية المجتمعية	٨
١-٥ تجارب التنمية المحلية ذات الصلة بالمسئولية المجتمعية في مصر	١٠
١-٥-٣ التجربة الثالثة: الخطة المحلية الموحدة وعملية التنمية البشرية	١٥
١-٦ الدروس المستفادة حول ربط التنمية المحلية بالمسئولية المجتمعية	١٧
الفصل الثانى: مفاهيم المسئولية المجتمعية **للشركات**	٢٠
٢-١ تعريف المسئولية المجتمعية	٢٠
٢-٢ تطور مفهوم المسئولية المجتمعية	٢٣
٢-٣ التطور التاريخى للمسئولية المجتمعية	٢٦
٢-٤ مجهودات المنظمات الدولية في مجال المسئولية المجتمعية	٢٧
٢-٥ الأسباب المؤدية لظهور مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات	٢٩
٢-٦مبادئ المسئولية المجتمعية للشركات	٣٠
٢-٧ مزايا تبنى الشركات للمسئولية المجتمعية تجاه المجتمع	٣٣
٢-٨ المسئولية المجتمعية بين التأييد والمعارضة	٣٦
٢-٩ عناصر المسئولية المجتمعية	٣٨
٢-١٠ أنواع المسئولية المجتمعية	٣٩
٢-١١ أبعاد المسئولية المجتمعية للمنظمة	٣٩
٢-١٢ استراتيجيات تعامل المؤسسة مع المسئولية المجتمعية والبيئية	٤٠
٢-١٣ مؤشرات قياس المسئولية المجتمعية	٤١
٢-١٤ معايير وطرق قياس المسئولية المجتمعية	٤٣
٢-١٥ عوامل نجاح الشركات أو المؤسسات في أداء مسئوليتها المجتمعية	٤٦

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٢-١٦ معوقات تحقيق المسئولية المجتمعية	٤٧
٢-١٧ نتائج الدراسات السابقة في مجال المسئولية المجتمعية	٤٨
الفصل الثالث: التجارب والمبادرات الدولية والعربية في مجال المسئولية المجتمعية	٥٥
تمهيد	٥٥
٣-١ تجارب أهم الدول الرائدة في مجال المسئولية المجتمعية للشركات	٥٥
٣-١-١ تجربة الاتحاد الأوروبى	٥٦
٣-٢ ١-١ التجربة الألمانية	٥٧
٣-١-١-٢ التجربة الفرنسية	٥٧
٣-١-١-٣ التجربة الدنماركية	٥٧
٣-١-١-٤ التجربة الإيطالية	٥٨
٣-١-٢ تجربة شيلى	٥٨
٣-١-٣ تجربة المكسيك	٥٨
٣-١-٤ التجربة الهندية	٥٩
٣-١-٥ تجربة تايلاند	٥٩
٣-١-٦ تجربة سنغافورة	٦٠
٣-١-٧ التجربة المصرية (إعداد مؤشر المسئولية الاجتماعية)	٦٠
٣-١-٨ التجربة الاماراتية	٦١
٣- ٢ تجارب الشركات العالمية ذات الريادة في المسئولية المجتمعية	٦٢
الفصل الرابع: أوجه الشراكه بين الشركات والمجتمع المحلى في إطار المسئولية المجتمعية	٧١
تمهيد	٧١
٤-١ المسئولية المجتمعية للشركات في إطار التنمية المستدامة	٧١
٤-٢ دور المسئولية المجتمعية للشركات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة	٧٤
٤-٣ مبررات استخدام برامج المسئولية المجتمعية في التنمية المحلية	٧٥
٤-٤ مجالات تنمية المجتمع المحلى التى يمكن أن تتحمل مسئوليتها الشركات الخاصة	٨٢
٤-٥ حجم مساهمة الشركات في الأنشطة المحلية	٨٣
٤-٦ آليات تحليل احتياجات المجتمع المحلى من منظور المسئولية المجتمعية	٨٤
٤-٧ احتياجات التنمية المحلية في مصر	٨٥

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٤-٨ التجارب المحلية في المسئولية المجتمعية	٨٩
الفصل الخامس: الاطار المؤسسي والتشريعى للمسئولية المجتمعية فى مصر	٩٩
٥-١ مظاهر اهتمام مصر بالمسئولية المجتمعية للشركات	٩٩
٥-٢ اعلان القاهرة للمسئولية المجتمعية للشركات	١٠٠
٥-٣ مبادئ اعلان القاهرة للمسئولية المجتمعية	١٠١
٥-٤ المؤسسات المسئولة عن المسئولية المجتمعية فى مصر	١٠١
٥-٥ المسئولية المجتمعية للشركات في ضوء المؤشر المصرى (CSR)	١٠٥
الفصل الساس: دور الشركات في التنمية المحلية بدافع المسئولية المجتمعية (دراسة ميدانية لعينة من الشركات والبنوك المصرية)	١١٦
٦-١ تمهيد	١١٦
٦-٢ عينة الدراسة الميدانية	١١٦
٦-٣ منهجية المعاينة	١١٧
٦-٤ الاطار الزمني والجغرافي للدراسة	١١٨
٦-٥ نتائج الدراسة الميدانية	١١٨
الملخص	١٣٩
قائمة المراجع	١٤٦
الملاحق (استمارة الاستبيان)	١٥٤

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان جدول	الصفحة
جدول (٢-١)	الآراء المؤيدة والأخرى المعارضة للمسئولية المجتمعية	٣٦
جدول (٢-٢)	عناصر المسئولية المجتمعية	٣٨
جدول(٢-٣)	تقسيم أنواع المسئولية المجتمعية	٣٩
جدول (٣-١)	أفضل ٢٠ شركة تقوم بأنشطة تتعلق بالمسئولية المجتمعية لعام ٢٠١١	٦٣
جدول (٣-٢)	أفضل ١٠ شركات عالمية فى ممارسة المسئولية المجتمعية وفقاً لعام ٢٠١٦	٦٣
جدول (٤-١)	نسبة تشغيل العمالة فى القطاع الخاص	٧٨
جدول (٤-٢)	أنشطة الشركات الخاصة حسب المجالات المختلفة .	٨٤
جدول (٥-١)	ترتيب الشركات المصرية وفقاً لقيمة مؤشر المسئولية المجتمعية (٢٠٠٧-٢٠١٤)	١٠٩
جدول (٦-١)	وسائل تحديد الشركات لمجالات المسئولية الاجتماعية	١٢٠
جدول (٦-٢)	الاهمية النسبية لانماط المسئولية المجتمعية وفقاً لاراء الشركات بعينة الدراسة الميدانية	١٢٢
جدول (٦-٣)	نشاط المسئولية المجتمعية للبنوك والمؤسسات التمويلية المصرية من واقع الدراسة الميدانية	١٢٤
جدول (٦-٤)	نشاط المسئولية المجتمعية للشركات المصرية من واقع الدراسة الميدانية	١٢٨

قائمة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل (٢-١)	هرم كارول للمسئولية الاجتماعية	٢٥
شكل (٢-٢)	استراتيجيات التزام الشركات تجاه المسئولية المجتمعية والبيئية	٤٠
شكل (٤-١)	التوزيع النسبى للاستثمارات الكلية المنفذة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥	٧٧
شكل (٤-٢)	تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٥	٧٧
شكل (٤-٣)	التوزيع النسبى للاستثمارات المنفذة في قطاع التعليم خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥	٧٩
شكل (٤-٤)	خريطة المسئولية المجتمعية للشركات	٨٦
شكل (٦-١)	مجالات المسئولية المجتمعية بالشركات المصرية	١٢١
شكل (٦-٢)	المسئولية المجتمعية للشركات فى مصر .. رؤية للمستقبل	١٣٧

المقـدمـة :

ازدادت أهمية الدور الاجتماعى للشركات فى الأونة الاخيرة بعد تخلي العديد من الحكومات بالدول النامية عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية، حيث سعت كثير من الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسئولية المجتمعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه.

حيث أصبح الاهتمام بالمسئولية المجتمعية مطلبًا أساسيًّا للحد من الفقر والبطالة ومدخلاً للإتزام المؤسسات الاقتصادية (شركات محلية أو مؤسسات دولية) بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية للعاملين بها وتحقيق الاستقرار الوظيفى لهم، ومساندة الفئات الأكثر احتياجًا. وفي هذا يستخدم مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات Corporate Social Responsibility (CSR) مرادفا لإسهام رجال الاعمال في التنمية المستدامة. وبالرغم من ضلوع بعض الشركات فى هذا المجال ونجاحها فى تحقيق هذا المفهوم سواء على مستوى العاملين بها أو على مستوى المجتمع المحلى الا انه لا زال هناك بعض الغموض وغياب الوعى من جانب العديد من الشركات بمفهوم المسئولية المجتمعية متمثلاً فى الخلط بينها وبين العمل الخيرى من جهة، وتشتت جهود تلك الشركات من جهة اخرى. ومن ثم فان التركيز فى جهود المسئولية المجتمعية يجب أن يراعى المجتمع المحلى الذى تعمل تلك الشركات فى إطاره من حيث تحسين مستويات معيشته والارتقاء ببنيته التحتية وتحسين أحوال ومعيشة أفـراده .

أهميـــة الدراســة:

تنبع اهمية الدراسة فى الوقت الراهن فى ظل تزايد الحديث عن المسئولية المجتمعية وأهميتهـــا فى مختلف الأوساط الحكومية والتجارية والعلمية وتزايد تطبيقها من جانب شركات القطاع الخاص وأهمية أن يتوافـق ذلك مع احتياجـــات التنمية الاقتصادية والمحلية فى الوقت الراهن والذى تزداد فيه حاجـة المجتمع المحلى إلي احداث طفرة في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة بعيداً عن البيروقراطية ومركزية الإدارة التى تقف حجر عثرة أمام تحقيق تلك التنمية، والاستفادة من الدور الهام للقطاع الخاص فى عملية التنمية وتحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية مضافة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فى تراجع معدلات التنمية في مصر وخاصة التنمية المحلية وضرورة وجود نوع من الشراكة المجتمعية في تحقيق هذه التنمية وزيادة معدلاتها، وبما أنه تقع مسئولية هذه التنمية علي المجتمع ككل من حكومات وافراد وشركات ومع ظهور مفهوم المسئولية المجتمعية ووضع منهجية لتحديد مسئولية الشركات من خلال مؤشرات دولية وترتيب هذه الشركات وفقا لهذه المؤشرات كان من الضروري

تحديد دور شركاء المجتمع المحلي في هذه التنمية، حيث يمكن صياغة المشكلة في عدة تساؤلات اهمها ما يلي:

- ما هي احتياجات المجتمع المحلي لتحقيق التنمية؟
- ما هي اولويات التنمية في المجتمع المحلي؟
- ما هي اهم الشركات تبعا لمؤشر المسئولية المجتمعية في مصر؟ ولماذا؟
- ما هو دور الشركات في تنمية المجتمع المحلي وحل المشكلات التى يعانى منها المجتمع المحلى؟
- ما هى دوافع الشركات للقيام بدورها فى تنمية المجتمع المحلى؟
- ما هي معوقات مشاركة الشركات الاخري في التنمية المحلية؟
- ما هي اليات اختيار أوجه المسئولية المجتمعية (المشاركة) بالنسبة للشركات؟
- ما هي اهم المقترحات المطروحة لتفعيل دور الشركات في المسئولية المجتمعية في المجتمع المحلي؟

أهـــداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في (التعرف على دور الشركات فى تنمية المجتمع المحلى بدافع المسئولية المجتمعية فى الوقت الراهن وكيفية تفعيل هذا الدور، وذلك من خلال تحقيق عدة اهداف فرعية هي :

التعرف علي المفهوم الحديث للمسئولية المجتمعية وأهم المؤشرات الدولية لقياسها والجهات المصرية القائمة عليها.

- التعرف علي أهم إحتياجات المجتمع المحلي لتحقيق التنمية .
- التعرف علي أولويات التنمية في المجتمع المحلي .
- التعرف علي معوقات مشاركة الشركات في التنمية المحلية.
- التعرف علي ترتيب الشركات المصرية وفقاً لمؤشر المسئولية المجتمعية والاختلافات السنوية لها وأسبابها.
- وضع اليات مقترحة لإختيار أوجه المسئولية المجتمعية بالنسبة للشركات الراغبة في تحمل المسئولية المجتمعية.
- وضع نموذج مقترح للمسئولية الاجتماعية للشركات، ودمجه فى سياسات الشركات بهدف الحصول على نتائج طويلة الاجل.

منهجية الدراسة واختيار العينة

اعتمدت الدراسة علي المنهج الإحصائي الوصفي في توصيف البيانات والمؤشرات محل الدراسة، وذلك بالاعتماد علي البيانات الثانوية المنشورة مثل مؤشرات المسئولية المجتمعية وترتيب الشركات والبيانات غير المنشورة مثل بيانات الشركات محل الدراسة. كما انتهجت الدراسة الأسلوب المكتبي والميدانى حيث تتناولت عرضاً لأهم المفاهيم والمؤشرات من خلال الدراسات والبيانات المكتبية بالاضافة الي الاعتماد علي أسلوب المعاينة العمدية للشركات محل الدراسة، وذلك من خلال إجراء مقابلات الشخصية مع مسئولين بها، كما تم اجراء العديد من المكالمات الهاتفية للاستفسار واستكمال البيانات الواردة باستمارة الاستبيان المعدة خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، بالاضافة الى الاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بالمسئولية المجتمعية للشركات محل الدراسة علي موقعها الإلكتروني أو من خلال الحصول علي نسخة من الشركة نفسها. وقد اعتمدت الدراسة علي استيفاء استمارة استبيان أعدت خصيصاً لتتوافق وأهـداف الدراسة.

الفصل الأول

التنمية المحلية وعلاقتها بالمسئولية المجتمعية للشركات

مفاهيم وتجارب

منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التى كانت تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية واستخدمت فى هذا الإطار مفاهيم ومصطلحات عديدة، بداية من مصطلح تنمية المجتمع سنة ١٩٤٤، ثم ظهر مصطلح آخر وهو التنمية الريفية الذى ركز على الجانب الإقتصادى وزيادة الإنتاج الزراعى دون الإهتمام بالجوانب الأخرى كالجانب الإجتماعى الذى يتمثل فى التعليم والصحة ... الخ.، ثم تطور هذا المفهوم ليأخذ فى نطاقه العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية وبمشاركة جميع أفراد المجتمع.

١-١ مفهوم التنمية المحلية

تعرف التنمية المحلية على أنها[١](عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً يقوم بها اساساً أبناء المجتمع المحلى بنهج ديموقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى).

ويلاحظ من التعريف ان التنمية المحلية تتم «بنهج ديمقراطي» يحقق عدالة المشاركة في أعباء تلك التنمية وفي جني ثمارها وتوزيع مردوداتها وينظم اسهام الجميع بالرأي والفعل على أساس من تكافؤ الفرص ومن خلال الأقتناع والاستمالة وليس الجبر والقهر والأرغام، كما انها تشتمل «مساعدات حكومية» تساند الجهود الأهلية لأبناء المجتمع، وهي مساعدات متكاتفة سواء فيما بينها بحكم قدومها من مصدر واحد وهو الحكومة، وأيضاً متكاتفة مع جهود أبناء المجتمع وليست متعارضة أو مناوئة لما يأملونه لمجتمعهم، وكذلك فهي ليست بديلة أو كافية بذاتها عن جهود أهل المجتمع أنفسهم فالجهود الأهليــة هي الأصل والاساس، وما الجهود الحكومية الا المكمل والمساند بجانب تعاون القطاع الخاص وذلك لخلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادى مستمر ومستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع المحلى[٢].

١- جهاز بناء وتنمية القرية، وزارة التنمية المحلية، شروق ، عشر سنوات، مطبعة أشرف، أسيوط، ٢٠٠٥.
٢- أنور محمود النقيب، تطبيق استراتيجية تنمية الاقتصاد المحلى في مصر، المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر- أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠٨.

وبالاضافة الى ذلك تعرف التنمية المحلية على أنها "عملية وأسلوب وإستراتيجية تهدف إلى دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة فى البيئة الداخلية وأيضاً الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بغية الإرتقاء بالوحدات المحلية حضرية كانت أو ريفية فى جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتنظيمية وهى عبارة عن حجر الزاوية الذى يمكن عن طريق تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.[١]

ويتمثل هدف التنمية المحلية فى تعزيز القدرات الإقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الإقتصادى ومستوى المعيشة ككل فى هذه المنطقة، فكما سبق القول هى عملية يقوم من خلالها الشركاء من القطاع الحكومى وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومى أو الأهلى بالعمل بشكل جماعى من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الإقتصادى وخلق فرص العمل، وبناء أقتصاد محلى قوى. وتبرهن التجارب الناجحة فى هذا المجال على أن كل مجتمع يجب أن يبذل جهداً تعاونياً لفهم طبيعة وهيكل موارده المحلية بالإضافة إلى القيام بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بالمنطقة، وهذا الأمر سوف يساعد على تسليط الضوء على القضايا والفرص الأساسية التى تتوافر بالإقتصاد المحلى.[٢]

وتعد الشركات الخاصة الناجحة، فضلاً عن أشكال الشراكة الإنتاجية بين القطاع العام والخاص مسئولة عن تعزيز القدرات الاقتصادية بالمجتمعات المحلية. إلا أن الشركات الخاصة تحتاج إلى توافر بيئة أعمال إيجابية داعمة، لكى تتمكن من تحقيق الرخاء. وتضطلع الحكومات المحلية بدور أساسى فى توفير تلك البيئة الجيدة من أجل تنمية النشاط الإقتصادى وتحقيق النجاح. ومن ثم فان التنمية الإقتصادية المحلية هى عبارة عن شراكة بين قطاع الأعمال وأصحاب المصالح بالمجتمع بالإضافة إلى الحكومة المحلية. وعادة ما تقوم الحكومات المحلية بالتعاون مع شركاء القطاع الحكومى والقطاع الخاص بوضع التخطيط الإستراتيجى للتنمية المحلية، بينما يقوم بالتنفيذ القطاع الحكومى والخاص والقطاع غير الحكومى، وذلك وفقاً لقدراتهم.

١-٢ التنمية المحلية المستدامة:

هناك خلط بين مفهومى التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة فكما سبق وتم توضيح مفاهيم التنمية المحلية كذلك بالنسبة للتنمية المحلية المستدامة حيث يقوم مفهومها على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء

١- مشرى محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة "دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولاية تبسة"، جامعة فرحات عباس – سطيف – كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، عام ٢٠١١، ص٤٥.

٢- البنك الدولى، التنمية الإقتصادية المحلية "دليل وضع وتنفيذ إستراتيجيات تنمية الإقتصاد المحلى وخطط العمل بها مدن التغيير"، سبتمبر عام ٢٠٠٤، ص ١.

التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية مع الأقاليم المشكلة لها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المستقبلية مع الأخذ بعين الإعتبار الإدارة المثلى لإستغلال الموارد الطبيعية.

ولذلك تعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها تلك "العملية التى يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه. وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة فى العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر".[١]أى العدالة بين أفراد المجتمع الحالى والمستقبلى من خلال الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات البيئية التى تحافظ على حق المجتمعات المستقبلية.

ومن ثم فان التنمية المحلية المستدامة هى "عملية جزئية مستنبطة من التنمية المستدامة، تتم على مستوى جزئى من محيط هذه الأخيرة "، وبالتالى يخضع قياسها تقريباً لنفس المؤشرات التى تخضع لها التنمية المستدامة، ولقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس للتنمية المحلية المستدامة ولكن لم تتبلور حتى الآن بشكلها النهائى.

هذا وتسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تنقسم إلى ثلاثة مجموعات وهى أهداف إجتماعية تتمثل فى إحداث تغيير على الصعيد الإجتماعى وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، من صحة وتعليم من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة ورفع مستوى الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، وأهداف اقتصادية تتمثل فى قيام إقتصاد محلى مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزى ومنصف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها أى تقليص الفجوة الإقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية والإرتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية التى تمكنها من تحقيق القيمة المضافة فى الجانب الإقتصادى، فيما تتمثل الأهداف البيئية فى ضمان الحماية الكافية للطبيعة والنظم الأيكولوجية وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلى وإتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطنى لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئى وتعزيز دور الأجهزة المسئولة عن التحقق البيئى ومراقبة معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية.

يمكن استخلاص أن التنمية المحلية المستدامة تركز على ثلاث مجالات أساسية هى الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على عكس التنمية المحلية التى تعتمد على بعدين فقط هما البعد الإقتصادى والإجتماعى، كما أن التنمية المحلية المستدامة تعتمد فى قياس مدى فعاليتها فى تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة.

١- سعداوى موسى، مسعودى محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مداخلة ضمن الملتقى الوطنى الثالث حول التنمية المحلية المستدامة والبعد البيئى، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعى بالمدينة، ٣-٤ مارس عام ٢٠٠٨، ص٢.

١-٣ القواعد الأساسية للتنمية المحلية:

تزخر أدبيات التنمية بقوائم متنوعة عن مبادئ وقواعد عامة ينبغي الاخذ بها عند تنمية المجتمع المحلي وان كان بعضها يركز على جوانب معينة دون أخرى، وبعضها الآخر يحاول أن يرتب هذه القواعد وفق أولويات بما يجعل بعضها أساساً وبعضها الآخر ثانوياً أو هامشياً.

ونحن هنا لا نحاول أن نقدم تلخيصاً أو تجميعاً لما ورد في كتابات علماء وباحثين، بقدر ما نحاول أن نقدم قائمة من القواعد استخلصت بصفة أساسية من خلال الخبرات المتنوعة التي حفلت بها التجربة الوطنية في مصر والعالم العربي، سواء اتفقت مع ما يرد في هذه الكتابات السابقة أو تفردت الخبرة المحلية بإضافته. في نفس الوقت ينبغي الإشارة مقدماً الي أن هذه القواعد مرتبة ومتسلسلة وفقاً لأغراض العرض والمناقشة، وليست على الاطلاق وفقاً لأهميتها أو ترتيب أولويتها. وبمعنى أدق فان تنمية المجتمع المحلي الريفي ينبغي أن تأخذ بهذه القواعد كباقة وحزمة واحدة متساندة ومتسقة، دون تفريط في احداها لصالح بعضها.

أ- التغييرات المعنوية تفوق في أهميتها التغييرات المادية:

أن التغيير في اتجاهات الناس وميولهم يعد أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي في المشروعات والبرامج المنفذة. ومن ثم ينبغي التركيز على بعث الشعور بين أبناء المجتمع بأن النهوض بأوضاع حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سيأتي – فقط – من خلال مشاركتهم الإيجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي، واذكاء احساسهم بالمسئولية المجتمعية حيال بيئتهم التي يعيشون فيها، وإرساء الثقة في نفوسهم بإمكانياتهم وقدراتهم وطاقاتهم الكامنة غير المستفاد بها باعتبار أن ذلك كله هو المفتاح الحقيقي لنجاح التنمية واستمرارها على المدى الطويل. ومن ثم ينبغي ألا ينظر إلي مشروعات وبرامج التنمية التي يجري تنفيذها على أنها أهدافاً في حد ذاتها، بل أن مدى «المشاركة الايجابية» من قبل أبناء المجتمع اتساعاً وعمقاً في تخطيط وتنفيذ وتقويم هذه البرامج يجب أن يكون هو المقياس الجوهري والضروري لمدى نجاح البرامج التنموية، وليس – فقط – كم ما حققته مادياً من زيادة مثلاً في الإنتاج أو خفض في التكلفة أو تحسين في مستوى الخدمة المقدمة.

ب- تشجيع ومساندة المنظمات الاهلية والعمل على تكامل أنشطتهـا:

عندما يكتشف المجتمع المحلي نقصاً معيناً في أحد جوانب حياته العامة، فأنه يسعى إلي تنظيم أبنائه في سبيل سد هذا النقص إشباعا لاحتياجات يشعر بها. ومن ثم فإن المنظمات الأجتماعية الأهلية الرسمية او غير الرسمية التي أوجدها أبناء المجتمع برغبتهم وأولوها ثقتهم، إنما تقوم بوظائف ومهام تعبر